

Distr.: General
9 October 2018
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٦ (د) من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب
أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الانتخابات المزمع إجراؤها في الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨،
في إطار تجديد أعضاء مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من
الوثيقة التي أعدتها حكومة توغو عملاً بالقرار ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن التعهدات
والالتزامات الطوعية التي قدّمها توغو في إطار إعادة انتخابه في ذلك المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١
(انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، أرجو ممتناً اتخاذ الترتيبات اللازمة والسريعة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها على
الدول الأعضاء ونشرها في الموقع الشبكي المعدّ لهذا الغرض.

(توقيع) السيد كوكو كبايدو



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

ترشيح توغو لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - إن توغو بصدد الانتهاء من فترة ولايتها الأولى (٢٠١٦-٢٠١٨) في مجلس حقوق الإنسان، وهي ولاية تمارسها لأن حكومة توغو مصممة على مواصلة جهودها الرامية إلى ترسيخ القيم العالمية لحقوق الإنسان في البلد من خلال اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيزها، ولا سيما فيما يتعلق بأكثر الفئات ضعفاً، أي الأطفال والنساء وذوو الإعاقة والمسنون، بالنظر إلى أن تعزيز هذه القيم أمر محوري للديمقراطية.

٢ - وسعياً إلى ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، تشدد توغو بوجه خاص على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية، ولا سيما من خلال وضع العديد من البرامج الوطنية، المدججة جميعها الآن في البرنامج الإنمائي الوطني الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠١٨، الذي يندرج في إطار خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتهدف هاتان الخطتان بوجه خاص إلى انتشار أشد فئات السكان ضعفاً والذين يسكنون المناطق الأقل حظوة من براثن الفقر.

٣ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، اضطلعت توغو بدور نشط في المناقشات التي دارت داخل المجلس من خلال التركيز على اتباع نهج بناء يسترشد بمبادئ عدم تسييس حقوق الإنسان وبعمليتها وعدم قابليتها للتجزئة، وعملت بانتظام من أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، بما في ذلك عندما يتمثل هذا التعاون في تقديم المساعدة التقنية للبلدان المهتمة. وقد جرت هذه المشاركة على الصعيد الوطني وفي إطار عضويتها في المجموعات، وتحديدًا في المجموعة الأفريقية التي اضطلعت فيها بمهام التنسيق الخاصة بقضايا حقوق الإنسان خلال عام ٢٠١٨.

٤ - وكذلك، شاركت توغو في عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تعني العديد من البلدان. وكانت عضواً في عدة هيئات ثلاثية في الدورتين الثانية والثالثة لآلية الاستعراض، وقدمت توصيات إلى مختلف البلدان بروح من التعاون.

٥ - وتسعى توغو إلى إعادة انتخابها لعضوية ثانية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١:

(أ) تبين العناصر التالية أن إرادة توغو بأن تظلّ في المجلس تؤكد تمسك البلد باحترام جميع حقوق الإنسان وبتعزيزها على نحو مستمر؛

(ب) يستند الالتزام الذي كررته توغو إلى دستورها لعام ١٩٩٢، الذي ينص في المادة ٥٠ منه، على أن الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية التي صدقت عليها توغو تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور؛

(ج) وفقاً لهذه الالتزامات الدولية والإقليمية، أقرت توغو، وتحديدًا منذ عام ٢٠١٦، العديد من النصوص التي تضمن قوانينها الوطنية الاتفاقيات والمعاهدات التي هي طرف فيها. ومن بينها القانون

الجنائي الجديد الذي يأخذ في الحسبان مختلف أشكال الانتهاكات الجديدة ويجعل جريمة التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم. ويتمشى القانون الأساسي الجديد، الذي وضعته توغو للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والذي صدر في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مع مبادئ باريس ويكرس وظيفة الآلية الوطنية لمنع التعذيب التي تعترف بها اللجنة منذ عام ٢٠١٤؛

(د) تواصل توغو بثبات تعاونها مع مختلف هيئات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، دائما ما يؤتى على ذكر العلاقة التي أقامتها توغو مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن طريق مكتبها في لومي، الذي افتُتح في ٢٠٠٦ وأغلق في نيسان/أبريل ٢٠١٥، كمثال على قصة نجاح، حتى من جانب مفوضية حقوق الإنسان؛

(هـ) فيما يتعلق بالآليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، خاصة الاستعراض الدوري الشامل الذي تعلق توغو أهمية كبيرة عليه، تجدر الإشارة إلى أن البلد قد خضع، في إطار الدورة الثانية من هذه الآلية، إلى استعراض الأقران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقَبِل أكثر من ٨٥ في المائة من التوصيات التي تلقاها. وفي نهاية هذه العملية، وضعت الحكومة واعتمدت خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية؛

(و) استجابت توغو لمعظم البلاغات الفردية أو المشتركة التي وردت من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وردّت على جميع الطلبات المتعلقة بالزيارات، حتى ولو اختارت ألا تكون الدعوات دعوات دائمة؛

(ز) في الأشهر الأخيرة، قدّمت توغو التقارير التالية إلى الهيئات المختصة: التقرير الدوري الثالث عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والتقرير الدوري الخامس عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والتقرير الجامع للتقارير السادس والسابع والثامن عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ويجري حاليا إعداد تقارير إضافية. وهي التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والتقرير الثامن عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتقرير الأولي عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٦ - وإذا أعيد انتخاب توغو عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تتعهد بما يلي:

(أ) مواصلة عملية التصديق على الصكوك ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان، فضلا عن تنفيذ الالتزامات الدولية، وفقا لأحكام الصكوك التي هي طرف فيها؛

(ب) الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب تلك الصكوك والتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، من خلال إشراك المجتمع المدني في إعداد تلك التقارير، كما هو الحال الآن؛

(ج) مواصلة المشاركة البناءة في المناقشات في المجلس من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم عن طريق تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول التي تطلبها وبناء قدرات هذه الدول؛

- (د) مواصلة المشاركة النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال الاستمرار في تنفيذ التوصيات التي قبلتها نهائيا في آذار/مارس ٢٠١٧؛
- (هـ) مواصلة المشاركة في المبادرات الرامية إلى تمكين مجلس حقوق الإنسان من الاضطلاع التام بولايته، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، من خلال زيادة المشاركة في المناقشات الرامية إلى تنفيذ ولاية المجلس المتمثلة في منع حدوث الانتهاكات؛
- (و) العمل في المجلس على مواصلة دعم المبادرات المتصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وبفئات السكان الأكثر ضعفا، والنساء والأطفال، وبالمناطق الأكثر حرمانا، وذلك من أجل المساهمة في ضمان احترام كرامة الإنسان على نحو أفضل؛
- (ز) مواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان.
-